منظمة العفو الدولية

January 1999

يناير / كانون الثاني ١٩٩٩ ـ المجلد ٢٩ ـ العدد الأول

النشرة الإخبارية

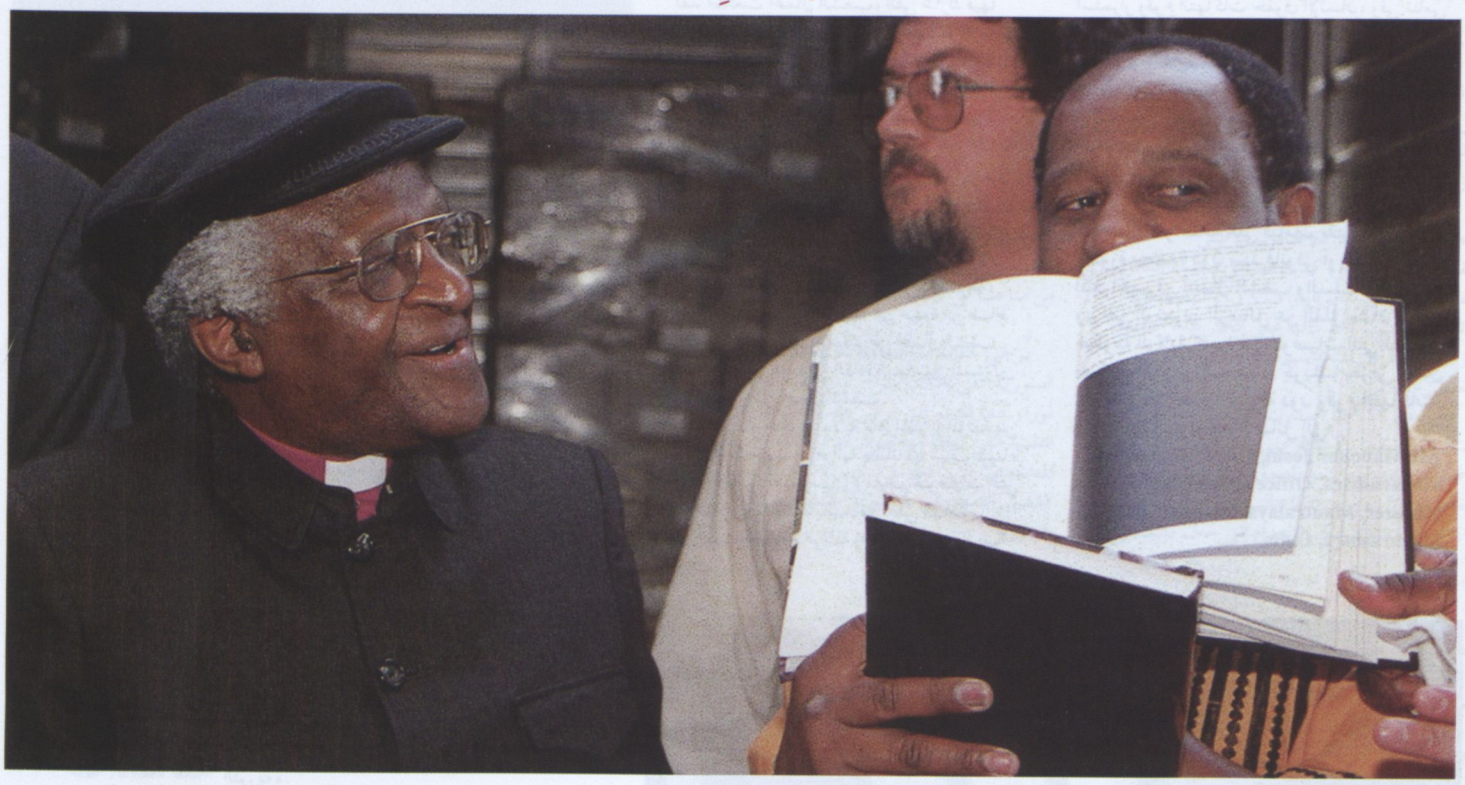

© AP

الأسقف ديزموند توتو ينظر إلى الجزء الذي تم حجبه من تقرير «لجنة الحقيقة والمصالحة» بقرار أصدرته إحدى المحاكم لصالح الرئيس السابق إف دبليو ديكليرك

جنوب إفريقيا

هل تطوى صفحة الماضي؟

في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨، قدمت «لجنة الحقيقة والمصالحة» في جنوب إفريقيا إلى الرئيس نيلسون مانديلا تقريرها عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال فترة الفصل العنصري. إلا إنه ما زال يتعين على جنوب إفريقيا أن تخوض نضالاً طويلاً لمعالجة آثار أعمال العنف في الماضي من خلال التحقيقات والإقرار العلني.

ويورد التقرير أسماء عدد كبير من المنظمات والشخصيات ويطالب بمحاسبتها عن دورها في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٤ . ويؤكد التقرير أن سلطات الدولة في فترة الفصل العنصري قد ارتكبت السواد الأعظم من انتهاكات حقوق الإنسان، وإن كان بعضها قد ارتُكب بتواطؤ من بعض الجماعات السياسية مثل «حزب حرية إنكاثا».

ويخلص التقرير إلى أن سلطات دولة جنوب إفريقيا السابقة قد شاركت عن علم، بالتخطيط والتنفيذ والتواطؤ والتستر، في ارتكاب أعمال منافية للقانون، من قبيل أعمال القتل خارج نطاق القضاء والتي استهدفت بعض المعارضين السياسيين وغيرهم داخل البلاد وخارجها، وهي الأعمال التي تصاعدت وتيرتها منذ أواخر السبعينات. ويذكر التقرير على وجه التحديد أن «مجلس أمن الدولة»، وهو أكثر الأجهزة نفوذاً في فترة الفصل العنصري، قد قام عن علم بالتحريض على اختطاف أو «إخفاء» أو تشويه أو قتل عدد من معارضي الحكومة ومرافقيهم، كما كان يتقاعس دائماً عن إجراء أية تحقيقات فعلية في مثل هذه الانتهاكات.

ومن جهة أخرى، حمّل التقرير بعض جماعات المعارضة السابقة مسؤولية ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وأشار إلى أن بعض قطاعات المجتمع المدني قد شاركت في بروز «مناخ الإفلات من العقاب»، نظراً لتقاعسها عن المجاهرة بالتصدي للانتهاكات أو التدخل لصالح الضحايا.

فقد ذكرت اللجنة في تقريرها أن كلاً من «المؤتمر الوطني الإفريقي» و«مؤتمر عموم الأفارقة» قد خاضا حرباً عادلة ضد نظام أدانه المجتمع الدولي باعتباره يمثل جريمة ضد الإنسانية. إلا إنها حمّلت هذين الفصيلين مسؤولية ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، من قبيل استهداف المدنيين واستخدام الألغام الأرضية بشكل عشوائي. وعشية نشر التقرير باءت بالفشل دعوى قضائية أقامها «المؤتمر الوطني الإفريقي» بهدف تأجيل الإفصاح عن هذه النتائج وغيرها.

وقد توصلت اللجنة إلى نتائجها بالرغم من إتلاف السجلات الرسمية على نطاق واسع وبشكل دؤوب، فضلاً عن «الإنكار التام» من جانب قادة نظام الحكم السابق، والذين لم يؤثر سوى عدد قليل منهم «التشبث بطوق النجاة المتمثل في كشف النقاب عن كل الحقائق» مقابل الحصول على عفو. ورأت اللجنة أن هذا التكتم يعكس افتقاراً لأي «تقدير حقيقي لمدى فظاعة الانتهاكات. ولهول الأذى والألم اللذين سببتهما تلك الأفعال»، وهو الأمر الذي حدا باللجنة إلى الإشارة إلى «البون الشاسع، الذي قد لا يتسنى التغلب عليه»، بين رؤى وتطلعات من كانوا يقبضون على زمام السلطة في فترة الفصل العنصري ومثيلاتها لدى من عانوا في ظل هذا الحكم».

وفي الوقت نفسه، تواصل «لجنة العفو» المنبثقة عن «لجنة الحقيقة والمصالحة»، والتي تتمتع بقدر من الاستقلال، نظر مئات من طلبات العفو المتبقية. ويُذكر أن كثيرين ممن أوردت اللجنة أسماءهم لصلتهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وبعضهم لا يزال يشغل مواقع في السلطة، لم يتقدموا بطلبات للعفو مما نُسب إليهم من جرائم، كما لم يدلوا بأية معلومات للجنة، وهو الأمر الذي يجعلهم عرضة للمحاكمة.

ومع ذلك، فقد تزايدت، في أعقاب نشر التقرير، دعوات من داخل المؤسسة السياسية تطالب بإصدار عفو عام، بينما اعترف المدير الوطني الجديد للنيابات العامة بأن مكتبه قد لا يمضي قدماً في إجراءات المحاكمة إذا لم تكن تحقق «المصالح المثلى للبلاد». إلا إن تقرير اللجنة، الذي صدر في أكتوبر/ تشرين الأول، اتخذ موقفاً حازماً ضد إصدار مثل هذا العفو العام الذي يُعد بمثابة تستر، وذلك «لتحاشي بروز مناخ الإفلات من العقاب، ولترسيخ حكم القانون».

والواقع أن المصالحة الحقيقية في جنوب إفريقيا يجب أن تقوم على الإقرار بالحقائق وعلى المحاسبة. ويُعد تقرير «لجنة الحقيقة والمصالحة» خطوة مهمة على الطريق الصحيح، وينبغي عدم السماح بتقويضها عن طريق إتاحة الفرصة لمرتكبي الجرائم خلال فترة الفصل العنصري للإفلات من العقاب عن أفعالهم المجردة من الإنسانية.

في هذا العدد

الهند
ضحايا المظاهرات في انتظار العدالة

المغرب
أمل جديد لحقوق الإنسان

سيراليون
عام الفظائع ضد المدنيين

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الخمسين
احتفال على مدار العام

ولادة المحكمة الجنائية الدولية ؟

مناشدات عالمية

سوريا

غواتيمالا

أوزبكستان

تحت الأضواء

تحديث عن المناشدات العالمية

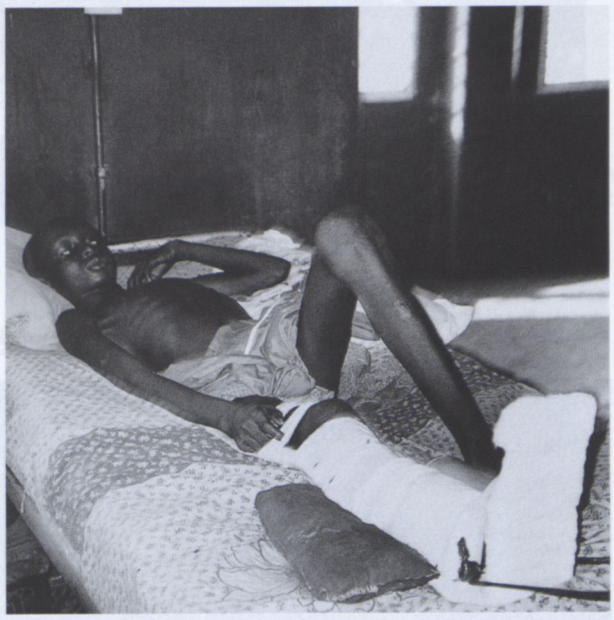

© AI

غلام أصيب بجراح في إحدى رجليه خلال هجوم على أيدي قوات المتمردين في مايو / أيار ١٩٩٨

سيراليون

عام الفظائع ضد المدنين

اشتهرت جماعة «المجلس الثوري للقوات المسلحة» وجماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم «الجبهة المتحدة الثورية» بحملتهما المنظمة من أعمال القتل والاغتصاب والتشويه في سيراليون، والتي أُطلق عليها اسم «حملة القضاء على كل شئ حي».

ففي غضون عام ١٩٩٨، تعرض عدة مئات من المدنيين العزل للقتل بصورة وحشية أو لبتر أقدامهم أو أيديهم أو أذرعهم أو شفاههم أو آذانهم. وتعليقاً على هذه الأعمال قال أحد مسؤولي الأمم المتحدة إنه لم يسبق له، على مدار عمله في مجال المساعدات الإنسانية طيلة ٢٩ عاماً، أن شاهد مثيلاً للمعاملة الوحشية للمدنيين على أيدي أفراد «المجلس الثوري للقوات المسلّحة» و«الجبهة المتحدة الثورية».

وكان هذان الفصيلان قد سيطرا على مقاليد الحكم في سيراليون في مايو/أيار ١٩٩٧ في أعقاب انقلاب عسكري، إلا إن قوات مجموعة بلدان غرب إفريقيا تمكنت من إقصائهما في فبراير/شباط ١٩٩٨ وإعادة تنصيب الحكومة السابقة المنتخبة بزعامة الرئيس أحمد تيجان كباح. وفي أعقاب ذلك، ارتكبت قوات «المجلس الثوري للقوات المسلّحة» و«الجبهة المتحدة الثورية» سلسلة غير مسبوقة من الفظائع في شمال وشرق البلاد.

وكانت النساء والأطفال على وجه الخصوص هم ضحايا أعمال العنف والوحشية. فلا يزال في الأسر نحو ٢٥٠٠ طفلاً ممن اختطفتهم قوات المتمردين، ويُرغم هؤلاء الأطفال على المشاركة في القتال. بينما غدا من المألوف اغتصاب النساء والفتيات وتسخيرهن لأغراض جنسية.

كما يُعد الأطفال أكثر عرضة للتأثر بالظروف الشديدة القسوة والأمراض وسوء التغذية التي يعاني منها الكثيرون من أهالي سيراليون اللاجئين والنازحين داخل ديارهم، والذين يُقدر عددهم بنحو ٥٥٠ ألف شخص. وفي يوليو/تموز ١٩٩٨، وصفت «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة أزمة لاجئي سيراليون بأنها أسوأ الأزمات في إفريقيا.

وقد بات واضحاً أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضع مسألة حماية حقوق الإنسان في صدارة الجهود المتواصلة الرامية إلى إحلال السلام والأمن في سيراليون.

لمزيد من المعلومات، انظر الوثيقة المعنونة ***سيراليون: عام ١٩٩٨: عام الفظائع ضد المدنيين***، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨ (رقم الوثيقة: AFR 21/22/98).

الهند

ضحايا المظاهرات في انتظار العدالة

قبل ست سنوات اندلعت موجة من أعمال الشغب في مدينة مومباي (بومباي) أسفرت عن مصرع نحو ١٥٠٠ شخص. فلماذا إذن لم يُحاسب أي شخص بالرغم من مرور عدة أشهر على نشر تقرير يشير إلى أن عدداً من أفراد الشرطة والسياسيين كانوا وراء بعض أعمال العنف؟

لقد اندلعت أعمال الشغب، التي شارك فيها أفراد من المسلمين والهندوس، في الفترة من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ إلى يناير/كانون الثاني ١٩٩٣، وذلك في أعقاب تصاعد التوتر بين الطائفتين في أنحاء البلاد بسبب هدم مسجد باباري في أيوديا.

وفي عام ١٩٩٣، شُكلت لجنة تحقيق برئاسة سري كريشنا للتحقيق في أحداث الشغب. وأثار تقرير اللجنة، الذي نُشر في أغسطس/آب ١٩٩٨، عدداً من القضايا التي تبعث على القلق بخصوص ممارسات الشرطة والتحيز ضد المسلمين في صفوف الشرطة، وأوصى التقرير بمحاكمة ما يزيد عن عشرة من ضباط الشرطة لضلوعهم بشكل مباشر في أعمال الشغب. كما حدد التقرير عدداً من القادة السياسيين المسؤولين عن التحريض على أعمال الشغب.

وقد رفضت حكومة ولاية ماهاراشترا (المؤلفة من تحالف بزعامة حزب «باهراتيا جاناتا»/«شيف سينا» [الحزب القومي الهندوسي]) معظم التوصيات التي ساقها التقرير، واتهمته بالتحامل على الهندوس. كما واصلت حكومة الولاية إعاقة الخطوات الرامية إلى محاكمة بعض الزعماء السياسيين، فأثناء إجراء التحقيقات أغلقت الحكومة ملفات مئات من القضايا ضد نشطاء حزب «شيف سينا» المتهمين بجرائم من قبيل التحريض على الكراهية الطائفية. وبُعد التقاعس عن تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجان التحقيق المتعاقبة استمراراً لنمط سائد في شتى أرجاء الهند، وهو الأمر الذي ساهم في استمرار وقوع انتهاكات حقوق الإنسان، وفي تنامي الإحساس لدى الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بأن بوسعهم الإفلات من العدالة عما اقترفوه من ممارسات غير قانونية.

يمكنك مد يد العون عن طريق كتابة رسائل إلى حكومة ولاية ماهرا شترا تحثها على اتخاذ إجراءات ضد ضباط الشرطة الذين توفرت ضدهم أدلة واضحة على قيامهم بقتل أشخاص بصورة متعمدة دون سند قانوني أو على اشتراكهم في أعمال الشغب والسلب والنهب. ويرجى أن تعرب الرسائل عن القلق بشأن رفض حكومة الولاية كثيراً من التوصيات التي قدمتها لجنة التحقيق برئاسة سري كريشنا بغرض تحسين ممارسات الشرطة والحيلولة دون وقوع انتهاكات في المستقبل. وتُوجه الرسائل إلى:
Mr Manohar Joshi, Chief Minister of Maharashtra, Office of the Chief Minister, Mantralaya, Mumbai 400 001, Maharashtra, India.

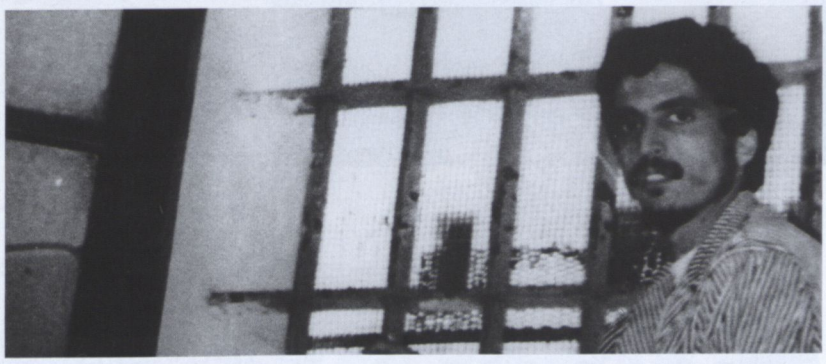

© AI

عبد القادر سفيري أحد سجناء الرأي الذين أطلق سراحهم

المغرب

أمل جديد لحقوق الإنسان

لاحت بوارق أمل باتباع نهج أكثر انفتاحاً تجاه حقوق الإنسان في المغرب إثر الإفراج عن ٢٨ سجيناً سياسياً، من بينهم سجناء رأي، وكشف النقاب عن معلومات جديدة بخصوص الأشخاص «المختفين».

وكان كثير من المفرج عنهم قد أمضوا عقوداً في غياهب السجون، وتعرضوا جميعهم لمحاكمات جائرة. وجاء الإفراج عنهم بموجب عفو ملكي في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، بعد أن قام «مجلس حقوق الإنسان»، وهو هيئة رسمية مغربية، بإعادة النظر في حالاتهم. كما ذكر المجلس أنه ستجري دراسة حالات ٢٠ شخصاً آخرين، وإن لم يحدد أسماءهم.

ومن ناحية أخرى، نشر «مجلس حقوق الإنسان» قائمة بأسماء ٢٥ مواطناً مغربياً ومواطن لبناني ممن أقرت السلطات رسمياً بوفاتهم أثناء احتجازهم سراً. وكان هؤلاء قد «اختفوا» بعد أن اعتقلتهم قوات الأمن في الفترة منذ الستينات وحتى الثمانينات، ومن بينهم النقابي حسين المنوزي، الذي «اختفى» في عام ١٩٧٢. كما أوردت القائمة أسماء ٣٠ من «المختفين» المغاربة الذين تُوفوا أثناء احتجازهم سراً في معتقل تازماميرت وسبق إبلاغ ذويهم بوفاتهم.

بيد أن المجلس لم يقدم أية معلومات عن ملابسات وفاة أولئك «المختفين» وتاريخ ومكان وقوع الوفاة، ولم يقم بإعادة الجثث إلى أهالي المتوفين أو إبلاغهم بالمكان الذي دُفنوا فيه. كما لم تقر السلطات بوفاة ما يزيد عن ٥٠ من أهالي الصحراء أثناء اعتقالهم سراً في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠.

يمكنك مد يد العون عن طريق كتابة رسائل تعرب عن الترحيب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة المغربية لكشف النقاب عن مصير بعض «المختفين»، وتحثها على البدء فوراً في فحص حالات نحو ٥٠٠ شخص آخرين، معظمهم من أهالي الصحراء المغربية، «اختفوا» بعد أن اعتقلتهم قوات الأمن ولا يعرف شئ حتى الآن عن مصيرهم. وتُوجه الرسائل إلى: السيد/إدريس البصري، وزير الداخلية، وزارة الداخلية، الرباط، المملكة المغربية.

منظمة العفو الدولية

تحت الأضواء

يناير / كانون الثاني ١٩٩٩

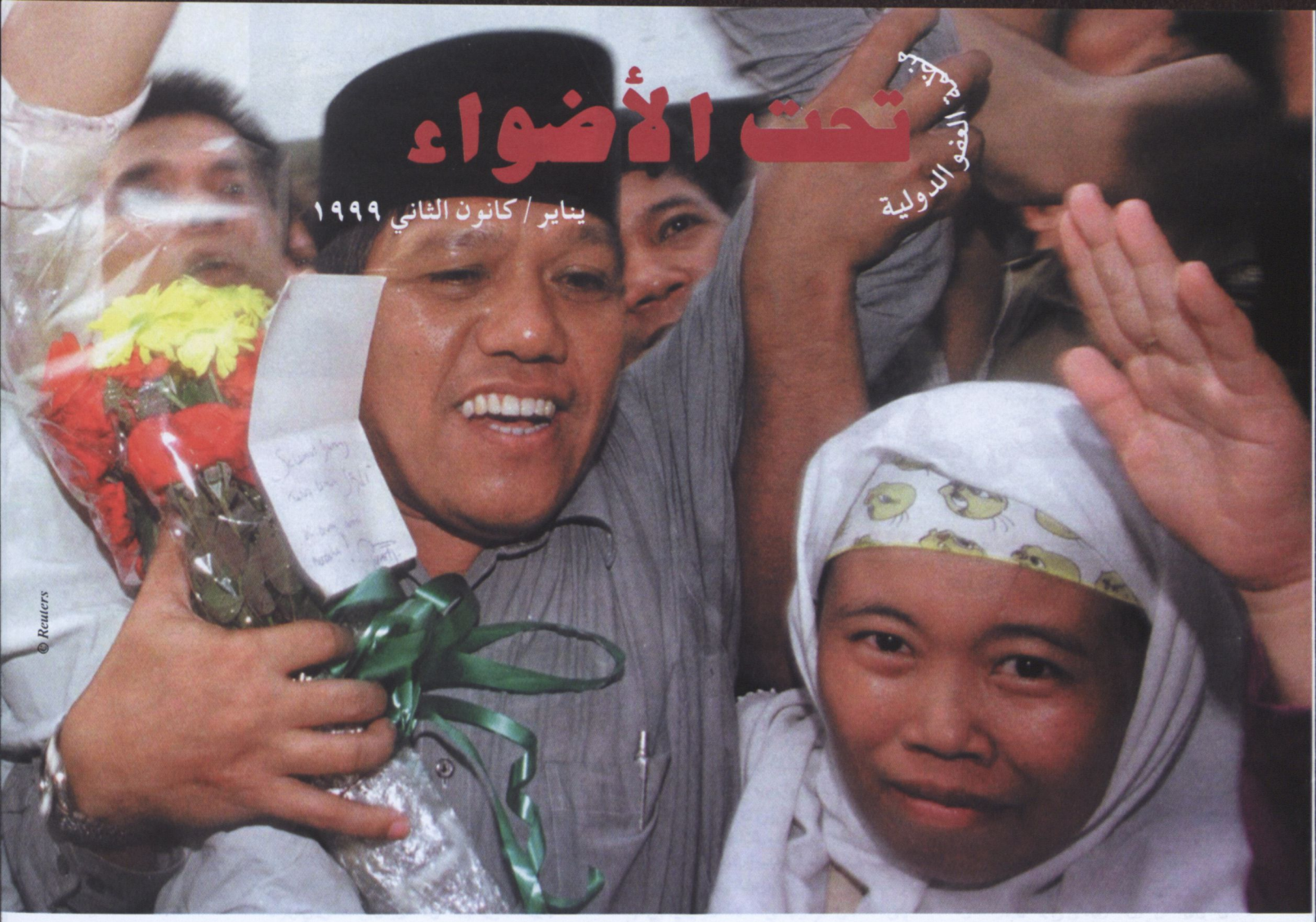

© Reuters

سجين الرأي السابق مختار بكبهان محتفلا بإطلاق سراحه خارج سجن سيبينانغ بجاكرتا العاصمة الإندونيسية في مايو / أيار ١٩٩٨

تحديث عن المناشدات العالمية

في غضون الشهور الاثني عشر الماضية أُطلق سراح نحو ٢٠ شخصاً ممن عُرضت حالاتهم في باب «مناشدات عالمية» في النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية.

وقد أُطلق سراح كثيرين منهم خلال الأحداث السياسية المثيرة التي شهدتها إندونيسيا ونيجيريا في مايو/أيار ويونيو/حزيران ١٩٩٨. فقد أمر الرئيس الإندونيسي الجديد ب. ج. حبيبي بتنفيذ برنامج للعفو والإفراج عن السجناء، يستفيد منه ما لا يقل عن ١١٠ سجناء من أبناء إندونيسيا وتيمور الشرقية، ومن بينهم سجين الرأي مختار بكبهان (الصورة إلى أعلى). وفي نيجيريا، أمر اللواء عبدالسلام أبو بكر بالإفراج عن عشرات من سجناء الرأي ومَن يُحتمل أن يكونوا سجناء رأي عندما تولى مقاليد السلطة في يونيو/حزيران ١٩٩٨ خلفاً للواء ساني أباتشا. وقد كان من شأن أنشطة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بما في ذلك رسائل أعضاء منظمة العفو الدولية، أن تساعد على استمرار تسليط الأضواء على حالات هؤلاء السجناء وغيرهم من السجناء السياسيين وسجناء الرأي.

وربما لم يحظ الإفراج عن السجناء في بلدان أخرى باهتمام إعلامي دولي، إلا إنه أسفر عن وضع حد لبعض عقوبات السجن الجائرة. ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، أُطلق سراح بيوس نجاوي، رئيس تحرير أقدم الصحف المستقلة في الكاميرون، بعد أن مُنح عفواً رئاسياً، وكان قد قُبض عليه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ بعد أن نشرت صحيفته مقالاً يشير إلى أن الرئيس بول بيا يعاني من مرض في القلب.

ولم تقتصر مناشدات أعضاء منظمة العفو الدولية على المطالبة بالإفراج عمن سُجنوا بسبب معتقداتهم السياسية، بل تطرقت إلى عدد كبير من قضايا حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحق في نيل محاكمة عادلة والحصول على رعاية طبية ملائمة، والمطالبة بإجراء تحقيقات في حوادث الإعدام خارج نطاق القضاء. فعلى سبيل المثال كان الدكتور أسرات ولد أيس، المسجون في إثيوبيا منذ عام ١٩٩٤، قد حُرم من تلقي علاج طبي ملائم لتدهور بصره، بسبب إصابته بمرض السكري، فضلاً عما ذُكر عن إصابته بنزيف في المخ. وفي أعقاب المناشدات العاجلة التي بعث بها أعضاء منظمة العفو الدولية، سمحت له السلطات بتلقي رعاية طبية أفضل في المستشفى، وتتحسن حالته الصحية تدريجياً. كما لعبت مناشدات أعضاء منظمة العفو الدولية دوراً مهماً في حالة ليان جوناثان كاسبيريس هيرارا، وهو صبي يبلغ من العمر ١٣ عاماً أُردي بالرصاص في كاركاس بفنزويلا في مايو/أيار ١٩٩٦. فبعد أكثر من عامين على وفاته، صدر أخيراً أمر بالقبض على ضابط الشرطة الضالع في عملية قتله.

إلا إن التطورات لم تكن للأسف إيجابية في جميع الحالات. إذ لم يطرأ تغير يُذكر بالنسبة لبعض الذين عُرضت حالاتهم في باب «مناشدات عالمية». ففي الفلبين، لا يزال ليو بيلو إيشيغاراي، الذي حُكم عليه بالإعدام في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، يواجه خطر الإعدام في بلاده. أما سجين الرأي العميد غالاردو رودريغيز فقد أمضى ما يزيد عن خمس سنوات في غياهب السجن، بالرغم من توصية لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بالإفراج عنه.

وفي أغسطس/آب ١٩٩٨، دعت نشرة منظمة العفو الدولية قراءها إلى إرسال مناشدات لصالح ليم غوان إنغ، وهو أحد المعارضين البارزين في ماليزيا وكان يواجه خطر السجن بسبب مجاهرته بالدفاع عن حقوق المرأة. وعندما أيدت المحكمة الاتحادية الحكم الصادر ضده في نهاية ذلك الشهر، اعتبرته منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي.

ولاشك أن جميع هؤلاء الأشخاص في حاجة ماسة لأن تمدوا لهم يد العون. وللحصول على مزيد من التفاصيل عن حالاتهم والأنشطة التي يُوصي بتنفيذها، يرجى الرجوع إلى الوثيقة المعنونة نضال منظمة العفو الدولية، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ (رقم الوثيقة: NWS 22/08/98).

وكثيراً ما يسألنا البعض عما إذا كان لمناشداتكم هذه أي أثر، ودائماً ما يكون الرد بالإيجاب. وربما لا يتسنى على وجه الدقة تقدير مدى تأثير مساعي أعضاء منظمة العفو الدولية في كل

حالة على حدة، ولكن مما لا شك فيه أن ضغوط أعضاء منظمة العفو الدولية تلعب دوراً مهماً وحيوياً في كثير من الأحيان. ولعل كلمات الشكر والعرفان من سجناء الرأي أنفسهم هي أبلغ دليل على جدوى رسائلكم. ففي كل يوم يبادر أولئك الذين زُج بهم في السجون دون وجه حق بالكتابة إليكم معربين عن عميق شكرهم وامتنانهم لجهودكم النبيلة التي أنعشت الآمال لديهم.

تحت الأضواء

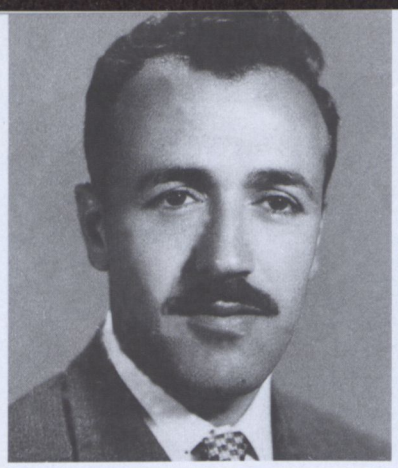
© AI

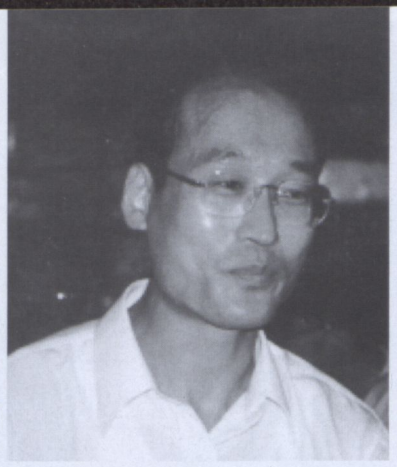
© Reporters sans Frontiers

© AI

إفراج في عام ١٩٩٨ • إفراج في عام ١٩٩٨

الصورة أعلاه من اليمين إلى اليسار:
كريس أينانو، وكيم سونغ-مان، وخليل بريز، وفرج سركوحي، وبيوس نجاوي، وأديب بولات

نيجيريا نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥

كريس أنيانو

أُطلق سراح كريس أنيانو، رئيسة تحرير مجلة «صنداي»، في ١٥ يونيو/حزيران ١٩٩٨ بموجب أمر من رئيس الدولة الجديد في نيجيريا، اللواء عبد السلام أبو بكر. وقد أُفرج عنها مع عشرات من سجناء الرأي الآخرين ومَن يُحتمل أن يكونوا سجناء رأي.

وكانت محكمة عسكرية خاصة قد حكمت على كريس أنيانو، في يوليو/تموز ١٩٩٥، بالسجن ١٥ عاماً لإدانتها بتهمة «التواطؤ في ارتكاب الخيانة» لقيامها بنشر مقالات عن القبض على عدد من ضباط القوات المسلحة ومحاكمتهم سراً بتهمة الخيانة في وقت سابق من نفس العام. وقد اعتبرتها منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي، حيث سُجنت دونما سبب سوى تعبيرها السلمي عن معتقداتها. والجدير بالذكر أن محاكمتها لم تف بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وبُعيد الإفراج عنها، بعثت كريس أنيانو برسالة إلى منظمة العفو الدولية قالت فيها: «لا أستطيع أن أصف لكم مدى سعادتي بعد أن نلت حريتي مرة أخرى وأصبح بوسعي أن أكتب هذه الرسالة. فهذا ما كنت أحلم به منذ عام ١٩٩٧، عندما تلقيت أول دفعة من البطاقات من أشخاص في شتى أنحاء العالم ممن حفزتهم جهود منظمة العفو الدولية.

ولا يمكنني مطلقاً أن أرسم صوراً دقيقة للأحاسيس والانفعالات التي شعرت بها وأنا جالسة في تلك الزنزانة الصغيرة وقد غُطيت أرضيتها بالبطاقات وأظرف الخطابات. لقد كان شيئاً يأسر أعماق القلب ويملأ الروح بالقوة والشجاعة.

وبعد ذلك أدركت أنني لست وحيدة، وغدت هذه الفكرة تسيطر عليّ حتى النهاية. لصقت الصور وكلمات المؤازرة على الجدران. لقد أنعشت الآمال لدي، بل وجعلتني أحلّق بخيالي أبعد من جدران السجن الضيقة الطاغية.

إنني أشكر. أعضاء منظمة العفو الدولية في جميع أنحاء العالم. وأشكر كل هؤلاء الآلاف من الناس في شتى أرجاء المعمورة ممن أمدوني بالشجاعة والعزم من خلال بطاقاتهم ورسائلهم. ولن أنسى ما حييت جهودكم الطيبة. إنني أشكركم من أعماق قلبي.

لمزيد من المعلومات عن جميع المناشدات العالمية الواردة في النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية منذ عام ١٩٩٥، يرجى الرجوع إلى الوثيقة المعنونة نضال منظمة العفو الدولية، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨: تحديث عن مناشدات منظمة العفو الدولية وملامح من أثر أنشطتها (رقم الوثيقة: NWS 22/08/98)

كوريا الجنوبية فبراير/شباط ١٩٩٨

كيم سونغ-مان

أُطلق سراح كيم سونغ – مان من السجن في أغسطس/آب ١٩٩٨. وهو ينعم حالياً بالراحة على أمل استعادة صحته.

وكان قد حُكم على كيم سونغ – مان بالإعدام في يناير/كانون الثاني ١٩٨٦ بتهمة القيام «بأنشطة مناهضة للدولة»، ثم خُفف الحكم فيما بعد إلى السجن مدى الحياة. وفي فبراير/ شباط ١٩٩٨، خُففت العقوبة مرة أخرى إلى السجن لمدة ٢٠ عاماً. وقد جاء الإعلان عن إطلاق سراحه في إطار العفو الثاني عن السجناء الذي أصدره الرئيس كيم داي يونغ، وهو سجين رأي سابق، منذ أن تولى مقاليد الحكم في فبراير/شباط ١٩٩٨.

ويُذكر أن كيم سونغ – مان قد سُجن بسبب تعبيره عن آرائه السياسية بصورة سلمية. فأثناء وجوده في الولايات المتحدة للدراسة، قام بزيارة عدد من سفارات كوريا الشمالية في أوروبا الشرقية وناقش مسألة توحيد الكوريتين، كما نشر كتيبات تنتقد سياسة الحكومة في كوريا الجنوبية.

إلا إن الإفراج عن كيم سونغ – مان جاء مشروطاً بتعهده عدم معاودة أنشطته السابقة، ومن ثم يمكن أن يُزج به في السجن مرة أخرى في أي وقت. فقد حذرت وزارة العدل من أنه يمكن إعادة حبس السجناء المفرج عنهم بموجب العفو إذا ما شاركوا في أية أنشطة ذات صبغة سياسية، بما في ذلك السعي لإلغاء «قانون الأمن القومي» الذي سُجنوا بمقتضاه. ولهذا، تدعو منظمة العفو الدولية لأن يكون الإفراج عن كيم سونغ – مان دون قيد أو شرط.

وخلال زيارة مندوبي منظمة العفو الدولية إلى كوريا الجنوبية، في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، تحدث كيم سونغ – مان عن أهمية العمل الذي تقوم به منظمة العفو الدولية قائلاً: «أمضيت في السجن ١٣ عاماً، منها عامان على ذمة حكم الإعدام. ولم أكن أدري إذا كنت سأموت أم لا... [ولكني] أعرف أن منظمة العفو الدولية ومنظمة مينكا هيوب [وهي منظمة معنية بحقوق الإنسان تضم عائلات السجناء السياسيين] قد أنقذتا حياتي... شكراً لكم. فبفضلكم مازلتُ حياً وحراً... لقد كانت فترة الأعوام الثلاثة عشر أشبه ما تكون بنفق طويل مظلم لا نهاية له. كنت أشعر أحياناً أنه أمر مضنٍ، وأحياناً أخرى أشعر بالوحدة، ولكني كنت ألتمس السلوى والشجاعة من نشاط منظمة العفو الدولية. فقد كان أمراً ممتعاً أن أتلقى البطاقات والباقات في أيام السجن التي تمضي على وتيرة واحدة. وكان من شأن مساعيكم لإطلاق سراح سجناء الرأي أن تخفف أعباء الحمل الثقيل من على كاهلنا. لقد علمت منظمة العفو الدولية عامة الناس وسجناء الرأي أهمية حقوق الإنسان».

سوريا ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥

خليل بريز

أُطلق سراح سجين الرأي خليل بريز، البالغ من العمر ٦٥ عاماً، في مايو/أيار ١٩٩٨ بموجب عفو رئاسي، بعد أن ظل في السجن طيلة ٢٧ عاماً.

وكانت قوات الأمن السورية قد اختطفت خليل بريز من العاصمة اللبنانية بيروت في عام ١٩٧٠. ثم أُبلغ في عام ١٩٧٣ بأنه حُكم عليه غيابياً بالسجن ١٥ عاماً، لقيامه بانتقاد أداء الجيش السوري خلال حرب عام ١٩٦٧، حسبما ورد. إلا إنه ظل محتجزاً نحو ١٢ عاماً أخرى بعد انقضاء مدة عقوبته.

كما أُطلق سراح ما يزيد عن ٣٠ آخرين من سجناء الرأي والسجناء السياسيين من السجون السورية في مايو/أيار.

وينعم خليل بريز حالياً بحريته. ويتعين توجيه عميق الشكر لأولئك الذين أرسلوا مناشدات لصالحه، كما لابد من التنويه بالجهود المتواصلة التي بذلها أعضاء منظمة العفو الدولية ممن تابعوا حالته طوال ما يزيد عن عقدين من الزمان.

فيتنام أغسطس/آب ١٩٩٥

ثيتش كوانغ دو

كان الأب ثيتش كوانغ دو، وهو راهب بوذي وكاتب وعلاّمة مرموق يبلغ من العمر ٦٨ عاماً، ضمن ١٢ من سجناء الرأي ممن توفرت معلومات عن أنه أُطلق سراحهم بموجب عفو رئاسي في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨.

وكان قد قُبض على ثيتش كوانغ دو في يناير/كانون الثاني ١٩٩٥، بعدما أدان عملية اعتقال ٢٣ من الرهبان والعلمانيين البوذيين لمدة ثلاثة أشهر، ثم حُكم عليه بالسجن ٥ سنوات في أغسطس/آب ١٩٩٥. وترى منظمة العفو الدولية أنه اعتُقل دونما سبب سوى ممارسة حقه في حرية العقيدة وحرية تشكيل الجمعيات والانضمام إليها. وخلال فترة اعتقاله أدى نقص الرعاية الطبية، حسبما ورد، إلى تدهور إبصاره.

هذا وقد أُطلق سراح الأب ثيتش كوانغ دو من سجن «ب ١٤» بالقرب من هانوي، وتفيد الأنباء أنه يقيم حالياً في دير بوذي بمدينة هو شي منه.

التاريخ الوارد هنا هو تاريخ صدور عدد النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية الذي عُرضت فيه الحالة المذكورة ضمن المناشدات العالمية.

تحت الأضواء

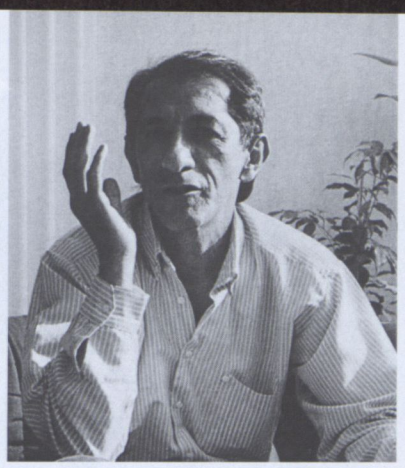
© AI

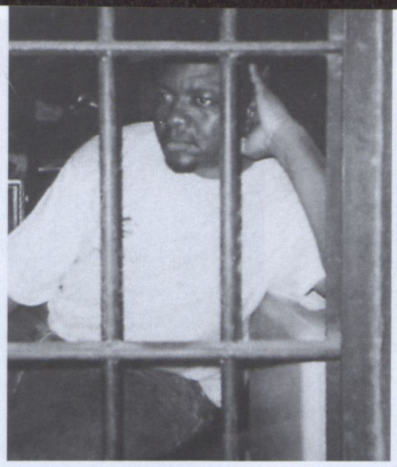
© AI

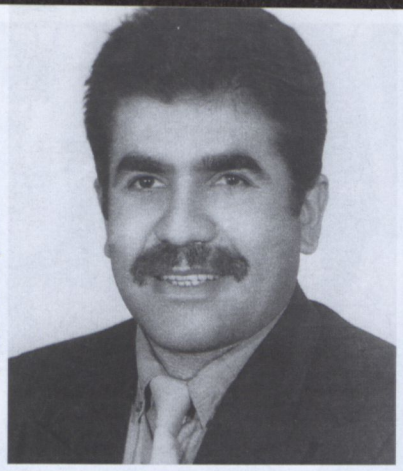
© Tola-Ogunleye Enterprises

• إفراج في عام ١٩٩٨ • إفراج في عام ١٩٩٨

إيران يوليو/تموز ١٩٩٧
فرج سركوحي

أُطلق سراح فرج سركوحي، وهو كاتب رئيس تحرير إحدى المجلات الإيرانية، في ٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ . وكان سركوحي واحداً من ١٣٤ كاتباً وقّعوا في عام ١٩٩٤ على رسالة مفتوحة تطالب بوضع حد للرقابة. وذكرت الأنباء أن بعض هؤلاء الكتاب تلقوا تهديدات بالقتل، بينما تُوفي آخرون في ظروف غامضة.

ويُذكر أن فرج سركوحي قد «اختفى» لما يقرب من سبعة أسابيع في عام ١٩٩٦، ثم أُفرج عنه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ . ولكنه لم يلبث أن اعتُقل مرة أخرى في نهاية يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ لمحاولته مغادرة البلاد بصورة غير قانونية.

وذكرت الأنباء أن من بين الاتهامات التي وُجهت إلى فرج سركوحي في يوليو/تموز ١٩٩٧ «التجسس لحساب دولة أجنبية»، وهي تهمة يُعاقب عليها بالإعدام وجوباً في إيران. وفيما بعد عُدلت هذه التهمة وحلت محلها تهمة أقل وهي ترويج «دعاية مناهضة لجمهورية إيران الإسلامية». وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٧، حُوكم سركوحي في جلسات سرية أمام محكمة ثورية في طهران، حيث أُدين وحُكم عليه بالسجن لمدة عام. وقد طلبت منظمة العفو الدولية إيفاد مندوب لحضور المحاكمة بصفة مراقب، ولكن السلطات رفضت التصريح لها بذلك.

وقد أُفرج عن فرج سركوحي بعد أن أتم مدة الحكم الصادر ضده، والتي كان من بينها نحو سبعة أشهر سبق أن أمضاها رهن الاعتقال.

وفي إبريل/نيسان ١٩٩٨ أعادت السلطات إلى فرج سركوحي جواز سفره، وسُمح له بمغادرة البلاد. ولدى وصوله إلى ألمانيا في مايو/أيار ١٩٩٨ التأم شمل أسرته بانضمام زوجته وأطفاله إليه، ثم دعاه «البرلمان الدولي للكُتّاب» لقضاء سنة في فرانكفورت، في إطار البرنامج الذي ينظمه البرلمان ويحمل اسم «مدن اللجوء».

وعقب الإفراج عنه بوقت قصير، أعرب سركوحي عن شكره للمنظمات العديدة، ومن بينها منظمة العفو الدولية، التي لم تكف عن مساعيها من أجل ضمان الإفراج عنه، حيث كتب يقول: «نظراً لأنني لا أعرف أسماء جميع الذين شاركوا في هذه الحملة، فإنني أعرب عن شكري العميق لجميع الأفراد. إذ إن هذه المساعي لم تقتصر على إنقاذ حياتي، بل إنها أوضحت أمام أعين العالم أجمع مدى صعوبة المناخ الذي يعيش ويبدع فيه الكتاب والمثقفون الإيرانيون».

الكاميرون مايو/أيار ١٩٩٨
بيوس نجاوي

في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، أُطلق سراح الصحفي المرموق بيوس نجاوي، مدير صحيفة «لاميساجير» وهي أقدم الصحف المستقلة في الكاميرون، وذلك بعدما مُنح عفواً رئاسياً.

وكان قد قُبض على نجاوي في ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، بعد أن نشرت صحيفته مقالاً يشير إلى أن الرئيس بول بيا يعاني من مرض في القلب. وبالرغم من أن الصحيفة نشرت فيما بعد تكذيباً حكومياً لهذا النبأ، فقد وُجهت إلى نجاوي تهمة بث أنباء كاذبة، ونُقل إلى السجن المركزي في مدينة نيو بيل في دوالا. وفي ١٣ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، أُدين وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين ثم خُفض الحكم إلى عام واحد لدى نظر الاستئناف في إبريل/نيسان. وأيدت المحكمة العليا هذا الحكم في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ .

والجدير بالذكر أنه سبق اعتقال بيوس نجاوي عدة مرات في الماضي. ففي عام ١٩٩٦، أُدين مع زميل له بتهمة العيب في ذات رئيس الدولة وإهانة أعضاء المجلس الوطني. ومنذ عام ١٩٩٠، رُفعت أكثر من ٣٠ دعوى قضائية ضد صحيفة «لاميساجير»، وجميعها تقريباً رفعتها الحكومة.

وبُعيد الإفراج عنه، بعث بيوس نجاوي برسالة إلى منظمة العفو الدولية، أعرب فيها عن شكره لأعضاء المنظمة على جميع الجهود التي بذلوها من أجله، ومضى قائلاً: «ها أنذا أنعم بالحرية في نهاية المطاف! الحرية بعد عشرة أشهر رهن الاعتقال في ظروف رهيبة ما كان لي أن أتحملها لولا مساندتكم المعنوية الدائمة. والواقع أنه ما كان لي أن أنجو من هذا الجحيم، وأن أحتفظ بروح معنوية عالية، كانت مثار دهشة مَنْ زجوا بي في السجن، إلا بفضل المؤازرة الدائمة ومشاعر التضامن من جانب أعضاء منظمتكم... وأود أن أؤكد لكم أن كل عمل قمتم به، على كل المستويات، قد أسهم بشكل كبير لا في استعادة حريتي فحسب بل في تعزيز حرية الصحافة أيضاً... وأود أن أعبر لكم عن عميق شكري وامتناني وعرفاني بتأييدكم وتضامنكم. ولا يسعني إلا أن أقول شكراً لكم!».

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨ شارك بيوس نجاوي في مؤتمر «المدافعين عن حقوق الإنسان في عموم إفريقيا»، والذي عُقد في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا وأقامته منظمة العفو الدولية.

تركيا يوليو/تموز ١٩٩٨
أديب بولات

أُفرج عن سجين الرأي أديب بولات من سجن أنقرة المركزي المغلق في أغسطس/آب ١٩٩٨ لدى انقضاء مدة الحكم الصادر ضده، بعد تخفيفه.

وكان أديب بولات، وهو كاتب كردي ومدرس سابق لعلم الأحياء، قد اتُهم وحُوكم بموجب المادة ١٥٩ من قانون العقوبات التركي، بتهمة «إهانة أجهزة الدولة»، وذلك في تصريح أدلى به إلى صحيفة «أوزغور غونديم» في يوليو/تموز ١٩٩٣، ثم حُكم عليه بالسجن عشرة أشهر. ومن المفارقات التي تبعث على الدهشة أن التصريح الذي سُجن بسببه كان عبارة عن شكوى مريرة من العقوبات التي تفرضها المحاكم على الكتاب والصحفيين الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير بانتقاد السياسات الحكومية في المقاطعات الواقعة جنوب شرقي تركيا، وأغلب سكانها من الأكراد. ويُذكر أنه سُجن عدة مرات من قبل بسبب كتاباته.

وقد احتُجز أديب بولات بالمخالفة للمادة ١٠ من «الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية»، والتي صدقت عليها تركيا وأصبحت من الدول الأطراف فيها.

وبعد الإفراج عنه، اتصل أديب بولات هاتفياً بمنظمة العفو الدولية لكي يعبّر عن شكره لجميع الذين أرسلوا مناشدات لصالحه، وقال إن الرسائل والبطاقات العديدة التي تلقاها أثناء وجوده في السجن قد أمدته بالشجاعة والإصرار.

المكسيك ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧
غيراردو ديميسا باديلا

في ٢٦ مايو/أيار ١٩٩٨، أُطلق سراح غيراردو ديميسا باديلا، العضو البارز في «لجنة وحدة تيبوزتلان»، وهي منظمة معنية بالحقوق المدنية، وذلك بعد أن ألغى أحد القضاة الحكم الصادر ضده.

وكان قد حُكم على غيراردو ديميسا باديلا بالسجن ثماني سنوات، في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ . وترى منظمة العفو الدولية أن السبب في ذلك هو معارضته السلمية لمشروع تنمية سياحية ضخم في ولاية موريلوس، يتضمن إقامة مضمار لرياضة الغولف.

وعقب الإفراج عنه، أعرب باديلا عن عرفانه بالدعم الذي استمده من أعضاء منظمة العفو الدولية خلال الفترة التي أمضاها في السجن.

تحت الأضواء

© AI كالة الصور

نضال منظمة العفو الدولية

إلى أي مدى تنجح منظمة العفو الدولية في تحقيق قدر أكبر من الاحترام لحقوق الإنسان؟ إن نشرة «*نضال منظمة العفو الدولية*» تحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال عرض قصص من جميع أنحاء العالم لحالات استطاع فيها أعضاء منظمة العفو الدولية أن يشاركوا بشكل إيجابي في النضال من أجل إحقاق الحق وإرساء العدالة. وفي العدد الثالث من «*نضال منظمة العفو الدولية*» نطالع قصصاً من قبيل: «رحلة الأمل... من العنف إلى التئام الجروح في الفلبين»، ونقرأ عن دور منظمة العفو الدولية في مشروع للشباب في البوسنة والهرسك. كما نطالع هذه القصة المفعمة بمعاني الشجاعة والإصرار والأمل من تركيا.

تركيا

غرس الأشجار من أجل «المختفين»

ثمة تقليد ضارب في القدم في الأناضول بتركيا، يتمثل في زراعة شجرة لدى ولادة طفل. ويكمن وراء ذلك اعتقاد بأن حياة الطفل ستكون مديدة، كما يرمز هذا التقليد إلى أن الطفل والشجرة سيواصلان نموهما معاً. وقد استوحت مجموعة منظمة العفو الدولية في استانبول هذا التقليد عندما فكرت في زراعة أشجار من أجل الأشخاص «المختفين»، حيث قام أعضاء المجموعة بالتخطيط لإقامة غابة لتسليط الأضواء على قضية «المختفين» في تركيا، وللتعبير عن رغبتهم في ترسيخ الحق في الحياة وتأكيد الاعتراف به كحق مقدس.

وفي ٢٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، تجمع ما يزيد عن ١٥٠ شخصاً في منطقة بيالي باشا بوليفاري للمشاركة في أولى خطوات مشروع زراعة الأشجار. وكان من بين الضيوف الحاضرين أشخاص من عامة الناس، وضباط شرطة، وبعض منظمي المهرجانات، وصحفيون، بالإضافة إلى عدد من أقارب «المختفين».

كما شارك بالحضور عدد من الشخصيات الدولية، مثل تيريزا ميشياتي، التي «اختفت» في معتقل سري في لابيرلا بالأرجنتين في الفترة من سبتمبر/أيلول ١٩٧٦ إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨. وقد روت قصة معاناتها قبل أن تبادر بغرس شجرة تكريماً لصديقتها مونيكا ماريا كانديلاريا ميغنوني، التي لا يزال مكان وجودها في طي المجهول. أما نصيرة دوتور، وهي مؤسسة لإحدى المنظمات التي تجمع عائلات «المختفين» في الجزائر ومقرها فرنسا، فقد تحدثت عن نضالها من أجل إقرار العدالة ثم قامت بغرس شجرة تكريماً لابنها أمين عمروش، الذي «اختفى» في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧. وفي النهاية، قامت أمينة أوساك من تركيا بغرس شجرة من أجل ابنها حسن أوساك، الذي «اختفى» في مارس/آذار ١٩٩٥.

أما الأرض التي أُقيمت عليها الغابة، في بيالي باشا بوليفاري، فقد قدمها قسم شؤون البيئة في بلدية استانبول. وتقع منطقة بيالي باشا بوليفاري في وسط المدينة، وتنمو بالموقع بالفعل نحو ٢٠٠ شجرة يمكن للناظر أن يراها من بعد. وتقع الغابة عند مفترق ثلاثة طرق رئيسية، مما يعني أن بوسع آلاف المسافرين الذين يمرون بهذه الطرق كل يوم أن يشاهدوا الأشجار. وكان تقديم هذه الأرض بمثابة مثال غير مسبوق من الإقرار الرسمي بأنشطة حقوق الإنسان. ولم تكتف الشرطة بعدم التعرض للمشاركين في المشروع، بل لقد شُوهد أحد الضباط وهو يساعد في غرس شجرة.

وقبل بضعة أسابيع من هذا الحدث، اندلعت سلسلة من حرائق الغابات حول استانبول، أشعلها عدد من المستثمرين الذين يفتقرون إلى أبسط المثل الأخلاقية، مما كانوا يأملون في تمهيد الأرض لإقامة مشروعات عقارية مربحة، وهو الأمر الذي أثار موجة من الغضب الشعبي العارم. أما مشروع غرس الأشجار الذي رعته منظمة العفو الدولية فكان بمثابة نقيض لمثل هذه الأعمال، وقد حظي بتغطية واسعة النطاق في الصحف ومحطات التليفزيون المحلية.

وكان من شأن مشروع إقامة هذه الغابة أن أصبح لدى أقارب «المختفين» نُصب حي يذكرهم بأحبائهم الغائبين. كما وُضعت عند الغابة لافتة دائمة تحمل اسم منظمة العفو الدولية وشعارها كرمز للالتزام بإعلاء شأن حقوق الإنسان مستقبلاً.

لمزيد من المعلومات انظر الوثائق المعنونة **تركيا: استمعوا إلى الأمهات في يوم السبت** (رقم الوثيقة: EUR 44/17/98)، و**نضال منظمة العفو الدولية**، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ (رقم الوثيقة: NWS 22/08/98)، و**نضال منظمة العفو الدولية** (رقم الوثيقة: NWS 22/04/98).

لافتة يظهر عليها شعار منظمة العفو الدولية في بيال باشا بوليفاري

نصيرة دوتور تمسك في يدها صورة ابنها الذي اختفى في الجزائر عام ١٩٩٧

لافتة عند أسفل كل شجرة لإحياء ذكرى المختفين

روزا نايير أمويدو وهي تغرس شجيرة من أجل ابنتها التي اختفت في الأرجنتين عام ١٩٧٦

مناشدات عالمية

سوريا ـ سجين رأي/محاكمة جائرة/ مخاوف صحية

عبد المجيد نمر زغموت، فلسطيني اعتُقل في سوريا طيلة نحو ٣٣ عاماً بعد محاكمة جائرة. وربما يكون أكثر سجين سياسي أمضى فترة في السجن في الشرق الأوسط. وقد تزايدت المخاوف على حالته الصحية في أعقاب إضرابه عن الطعام مؤخراً.

وقد قُبض على عبد المجيد نمر زغموت، وهو عضو سابق في «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» (فتح) كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، في مايو/أيار ١٩٦٦، واتُهم بقتل قائد فلسطيني. وقد دأب على إنكار هذه التهمة، وزعم أنه تعرض للتعذيب لمدة ٤٦ يوماً عقب القبض عليه.

وفي عام ١٩٦٦، أصدرت محكمة عسكرية استثنائية حكماً بالإعدام على عبد المجيد نمر زغموت، بعد محاكمة فادحة الجور ذات إجراءات مقتضبة. إلا إن وزير الدفاع السوري أمر في عام ١٩٨٩ بتخفيف حكم الإعدام إلى حكم بالسجن لمدة تعادل المدة التي قضاها زغموت بالسجن. كما أمر بالإفراج عن عبد المجيد زغموت ما لم تُوجه له تهمة جنائية أخرى.

ومع ذلك تجاهلت السلطات هذا الأمر، ولا يزال عبد المجيد نمر زغموت رهن الاعتقال. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، نُقل إلى المستشفى بعد أن أضرب عن الطعام احتجاجاً على استمرار اعتقاله، وكان يعاني من غيبوبة ومن نزيف داخلي بسبب قرحة مزمنة لم تُعالج، فضلاً عن أنه يشكو من متاعب في القلب.

يُرجى كتابة مناشدات تحث السلطات السورية على إطلاق سراح عبد المجيد نمر زغموت فوراً، كما تدعو إلى توفير جميع أشكال الرعاية الطبية التي يحتاجها طوال فترة احتجازه. وتُرسل المناشدات إلى: فخامة الرئيس حافظ الأسد، القصر الجمهوري، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

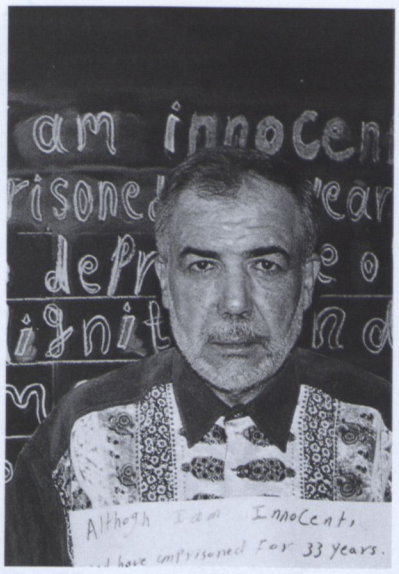

© AI

عبد المجيد نمر زغموت

غواتيمالا ـ مخاوف على سلامة مواطنين

مرة أخرى تتجدد المخاوف على **حياة الناجين من مذبحة ريو نغزو، التي وقعت عام ١٩٨٢**، وحياة الشهود عليها. ويهدف العنف هذه المرة إلى منع هؤلاء الشهود والناجين من الإدلاء بشهادات ضد المسؤولين العسكريين الضالعين في تدبير المذبحة.

ففي مارس/آذار ١٩٨٢، قُتل ما يزيد عن ١٧٧ من النساء والأطفال على أيدي أفراد من القوات المسلحة والقوات الاحتياطية المساعدة لها في قرية ريونغرو بمحافظة بايا فيراباز في غواتيمالا. وقبل شهر من هذه الحادثة، وقعت مذبحة أخرى راح ضحيتها رجال نفس القرية. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، استُخرج رفات ما لا يقل عن ١٤٣ ضحية من ثلاثة قبور جماعية.

وقد بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨ محاكمة المشتبه في ضلوعهم في تنفيذ المذبحة، ومن بينهم أفراد إحدى دوريات الدفاع المدني، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يُحاكم فيها أشخاص ممن زُعم أنهم مسؤولون عن مئات المذابح التي وقعت خلال مطلع الثمانينات واستهدفت السكان من قبائل «المايا». وقد تعرض الشهود والناجون من المذبحة وعائلاتهم لصنوف من التهديد والترويع في محاولة لإثنائهم عن الإدلاء بشهاداتهم، على ما يبدو.

ففي مارس/آذار ١٩٩٨، أُطلقت النار على زعيم إحدى المنظمات التي تسعى نيابةً عن أهالي الضحايا إلى استخراج الجثث من القبور الجماعية السرية، بما في ذلك قبور ضحايا ريونغرو، وذلك بينما كان يسير مع ابنه في طريق عودتهما من المدرسة. كما تعرض أشخاص آخرون، يدافعون من حقوق الضحايا وأقاربهم، للتهديد أو خُربت ممتلكاتهم.

وبالرغم من أن أولئك الذين تعرضوا للترويع أو التهديد قد تقدموا بشكاوى قانونية إلى السلطات المختصة في غواتيمالا، فإنه لم يتم إجراء أي تحقيق في هذه الجرائم على حد علم منظمة العفو الدولية.

يُرجى كتابة مناشدات تحث السلطات على ضمان سلامة جميع المشاركين في التحقيق في مذبحة ريونغرو التي وقعت في مارس/آذار ١٩٨٢، كما تدعو إلى إجراء تحقيق وافٍ في جميع ادعاءات العنف والترويع. وتُرسل المناشدات إلى:

Lic. Rodolfo Mendoza Rosales, Ministro de Gobernacion, Ministerio de Gobernacion, Despacho Ministerial Of. No 8, Palacio Nacional, 6a Calle y 7a Avenida Zona 1, Ciudad de Guatemala, Guatemala. (Fax: 501 362 0239).

أوزبكستان ـ معتقل يُحتمل أن يكون سجين رأي

عبد المالك نزاروف Abdumalik Nazarov، أصغر أشقاء زعيم إسلامي بارز، وحُكم عليه بالسجن تسع سنوات، ويُعتقد أن الحكم عليه قد يكون جزءاً من سعي السلطات الأوزبكية إلى قمع المؤسسات الإسلامية المستقلة.

وقد قُبض على عبدالمالك نزاروف، البالغ من العمر ٢٤ عاماً، في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، بينما كان ينتظر للسفر بسيارته عبر الحدود بين أوزبكستان وقرغيزستان، وتم تفتيش سيارته في وجوده ولم يُعثر بها على أي شئ مخالف للقانون. ولكنها فُتشت في وقت لاحق من نفس اليوم فعُثر بها على كمية صغيرة من المخدرات، حسبما ورد. وقد زعم نزاروف أن ضباط الشرطة هم الذين دسّوا المخدرات في السيارة، وهو أسلوب توجد دلائل على استخدامه هذه المرة وفي الحملات السابقة ضد مَنْ يُنظر إليهم على أنهم يمثلون تهديداً للسلطات الحكومية.

وفي إبريل/نيسان ١٩٩٨، حُكم على عبد المالك نزاروف بالسجن تسع سنوات بتهمة حيازة مخدرات بصورة غير قانونية وتزوير أوراق رسمية. وثمة أدلة قوية تشير إلى أن التهم الموجهة إليه قد لُفقت له كوسيلة معاقبة شقيقه عبيد خون، وهو زعيم إسلامي مستقل. وكانت السلطات الأوزبكية قد شنّت حملة على القيادات والمؤسسات الإسلامية التي لا تتبع «الإدارة الروحية للمسلمين» التي تديرها الدولة.

يُرجى كتابة رسائل تطالب بإعادة النظر على وجه السرعة في قضية عبد المالك نزاروف. وتُوجه الرسائل إلى:

His Excellency Islam Abduganievich Karimov, President of Uzbekistan, 700000g. Tashkent, pr. Uzbekistansky, Rezidentsiya Prezidenta, Prezidentu Karimovu I.A, Uzbekistan.
(Faxes: 7 3712 (1) 39 55 25/(1) 39 54 00).

كما يُرجى توجيه رسائل مماثلة إلى سفارة أوزبكستان في بلدكم.

مناشدات

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم في هذا الباب.

بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص. الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها وزنها.

تنبيه: لايجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

© AI

عشرات الآلاف يتظاهرون تأييداً لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية خلال إحدى الأنشطة التي نظمها الفرع الإيطالي لمنظمة العفو الدولية بروما في يوليو / تموز ١٩٩٨

أصبح مرتكبو أبشع الجرائم في العالم، مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية، قاب قوسين أو أدنى من يد العدالة، وذلك في أعقاب الخطوات الحاسمة التي اتُخذت لإنشاء محكمة جنائية دولية.

ففي مؤتمر عُقد في روما، في يوليو/تموز ١٩٩٨، صوتت حكومات العالم بأغلبية ساحقة لصالح اعتماد مشروع القانون الأساسي للمحكمة، ولم تعترض على المشروع سوى سبع دول، من بينها الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما امتنعت ٢١ دولة عن التصويت.

وكانت منظمة العفو الدولية، التي لم تكف عن النضال من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية طيلة ما يزيد عن أربع سنوات، قد عرضت ١٦ مبدأً باعتبارها مبادئ أساسية لقيام المحكمة بدورها بشكل فعال. وقد أُدرجت معظم هذه المبادئ في القانون الأساسي. فعلى سبيل المثال، مُنحت المحكمة صلاحية محاكمة الأشخاص المتهمين بانتهاك القانون الإنساني أثناء النزاعات المسلحة الداخلية. ويشمل تعريف «الجرائم ضد الإنسانية» عمليات «الإخفاء» التي تُرتكب على نطاق واسع أو بصورة منظمة. كما يُعد من جرائم الحرب تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً أو إلحاقهم بالقوات المسلحة، وكذلك إجبارهم على المشاركة بشكل نشط في العمليات العسكرية. ويجوز أن يبادر مدعٍ مستقل بالتحقيق في مثل هذه الجرائم ومباشرة إجراءات المحاكمة دون انتظار قيام مجلس الأمن أو بعض الدول بالتحرك في هذا الصدد.

وقد أولى القانون الأساسي اهتماماً خاصاً لصلاحيات المحكمة الجنائية الدولية في إقرار العدالة بالنسبة للنساء، حيث اعتُبر الاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية ضمن جرائم الحرب، كما عُدت هذه الممارسات من «الجرائم ضد الإنسانية» في حالة ارتكابها على نطاق واسع أو بشكل منظم سواء في أوقات السلم أو النزاعات المسلحة. ومن ثم، فإنه يتعين على المحكمة الجنائية الدولية أن توفر الحماية للنساء الضحايا ولعائلاتهن.

كما يكفل القانون الأساسي الحق في نيل محاكمة عادلة، ويستبعد إصدار أحكام الإعدام، كما يقضي بمنح تعويضات للضحايا.

إلا إنه لا تزال هناك بعض أوجه القصور في القانون الأساسي، وأهمها أن بوسع الدول أن تعلن لدى التصديق على القانون الأساسي أنها لن تقبل تمتع المحكمة بصلاحية نظر جرائم الحرب التي ارتُكبت على أراضيها أو ارتكبها مواطنوها (وهو إعلان أُطلق عليه اسم «ترخيص بالقتل»). كما يعتمد الادعاء في المحكمة إلى حد كبير على السلطات المحلية في البلدان لتنسيق إجراء التحقيقات، بينما يجوز لمجلس الأمن أن يطلب من المحكمة تأجيل إجراء التحقيق أو المحاكمة لمدة عام قابلة للتجديد.

وسوف يبدأ سريان مفعول القانون الأساسي عندما يكتمل تصديق ٦٠ دولة عليه. وفي منتصف أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، كانت ٥٨ دولة قد وقّعت عليه، وهذه هي الخطوة الأولى نحو التصديق. وتعمل منظمة العفو الدولية، بالتعاون والتنسيق مع ما يزيد عن ٨٠٠ من أعضاء المنظمات غير الحكومية المشاركة في ائتلاف عالمي من أجل إقامة المحكمة، على أن يتم التصديق على القانون الأساسي على وجه السرعة، بما يتيح عرض القضايا على المحكمة في أقرب وقت ممكن.

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

تصدر كل شهرين بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها من أجل حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور أدناه.

فلنجدد العهد

عشرة ملايين شخص يبعثون الأمل في نصرة حقوق الإنسان

على مدار العام المنصرم، دعت منظمة العفو الدولية المواطنين في شتى أرجاء العالم إلى الاحتفال بذكرى مرور ٥٠ عاماً على صدور «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» عن طريق التوقيع على وثيقة عهد تقول «أتعهد بأن أبذل كل ما في وسعي لكي تعدو الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقيقة ملموسة في سائر أنحاء العالم».

وكانت أول الموقعين، في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، داعية حقوق الإنسان في ميانمار داو أونغ سان سوكي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام. ومنذ ذلك الحين انضم إلى الموقعين ٣٦ من قادة الدول، بالإضافة إلى آخرين مثل أمهات «اختفين» في الأرجنتين، وسجين الرأي الصيني السابق واي جنيغشنغ، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ماري روبنسون، والرئيس البولندي السابق ليخ فاوينسا، والدلاي لاما، ومايك جاغر، والمصارع كرنيتسكي من هاواي (الصور إلى أعلى).

ويحول ضيق المساحة دون نشر صور الموقعين الآخرين الكثيرين، والذين يربو عددهم على عشرة ملايين شخص. وإذا ما وقف هؤلاء الموقعون صفاً وأمسكوا بأيدي بعضهم البعض فسوف يشكلون طابوراً يحيط بالكرة الأرضية من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي.

ويرجع جانب كبير من نجاح هذه التظاهرة الضخمة من التأييد الشعبي لحقوق الإنسان إلى الأنشطة التي قام بها أعضاء ومناصرو منظمة العفو الدولية دون كلل في شتى أنحاء العالم، والتي نُفذ بعضها بالتعاون مع محلات «بودي شوب» للعناية الجسمانية. وتبين الصور الواردة أعلاه بعض الأنشطة التي نظمت في غامبيا وتايلند والإكوادور وأوغندا وإسرائيل ومنغوليا وكرواتيا وكوريا والكويت واليونان ونيبال والمملكة المتحدة.

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM
رقم الوثيقة: NWS 21/01/99 الترقيم الدولي: ٦٨٨٧ ٣٠٨، قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٢ دولاراً أمريكياً)

* (رقم الوثيقة: NWS 21/01/99)